

ن الإعداد لتنفيذ النفقات بوجه عام يجب على الأمر بالصرف الحرص على إن الإعداد لتنفيذ النفقات بوجه عام يجب على الأمر بالصرف الحرص على توفير عنصرين أساسيين قصد القيام بمهامه في إطار الشرعية و الشفافية و النجاعة المطلوبة و نعني بذلك وجوب توفر الجانب القانوني للنفقات المزمع القيام بها و كذلك ضرورة القيام بعدد الأعمال المادية التحضيرية. الفقرة الأولى :

توفر الجانب القانوني لتنفيذ النفقات. الفقرة الثانية : الإعداد المادي لتنفيذ النفقات. الفقرة الأولى : توفر الجانب القانوني لتنفيذ

الفصل الأول : الإعداد لتنفيذ النفقات 08/05/2024 13:34 ال يمكن أمر الصرف مباشرة - page jimdo moufids :النفقات مختلف العمليات المؤدية لتنفيذ النفقات قصد سد حاجيات إدارته إال متى توفرت بعض الجوانب القانونية و من أبرزها: 2) التعيين القانوني أمر الصرف. يحجر الفصل 84 من مجلة المحاسب العمومية، بل وجب فتح الإعتمادات لدى كل هيكل العمومي و أ- الإعتمادات الخاصة بالدولة : بعد المصادقة على ميزانية الدولة من قبل مجلسي النواب و المستشارين يتم توزيع الإعتمادات

قسما قسما و فصال فصال بمقتضى أمر، فتصبح الإعتمادات مؤزعة حسب الأبواب و الأقسام التأكيد على أن الفصل المذكور منع إدخال أي تغيير على الإعتمادات التي أقرها قانون المالية بمناسبة صدور أمر التوزيع . و بالإعتماد على ما جاء بالفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية يتم توزيع نفس هذه الإعتمادات داخل كل فصل إلى فقرات بمقتضى قرار يصدره وزير المالية .

و يتم توزيع إعتمادات كل فقرة إلى فقرات فرعية بقرار من رئيس الإدارة. و على هذا الأساس تتولى الإدارة المكلفة بالميزانية إعداد هذه القرارات و إرسالها إلى المتدخلين في عند تنفيذ الميزانية أمر الصرف و المحاسب و مراقب إلى جانب إدراجها بمنظومة "أدب" العالمية المخصصة إن الإعتمادات المرسمة بميزانية الدولة توضع تحت تصرف أمري صرف كل واحد منهم في حدود ما منح من صالحيات فبالنسبة أمر الصرف الأول ليس هناك إشكال أنه يتولى الصرف من إعتمادات الباب المخصص لوزارته مباشرة بعد صدور الأمر وقرار وزير المالية المذكورين أعلاه الذين يوزعان الإعتمادات، كذلك بالنسبة لإعتمادات المفوضة، _

في خصوص طريقة تفويض moufid://https مجلة المحاسبة العمومية Délégués Crédits Les الإعتمادات المفوضة :87 هذه الإعتمادات صدر منشور من وزير المالية بتاريخ 13 مارس 1999 تحت عدد 263 أقر إجراءات تبسيطية نظرا العتماد منظومة حيث حذفت تأشيرة مراقب أمر الصرف الأول بحيث تصبح الأذون بالتفويض نافذة المفعول بمجرد التأشير عليها المحاسبة العمومية تكتسي صبغة جهوية مرسمة بميزانيات قابض المجلس الجهوي. عندها يقوم الوالي بصرف الإعتمادات بوصفه أمر صرف أول و قد صدرت تعليمات عامة عن وزير المالية مؤرخة في 24 مارس 1998 توضح طرق التصرف في هذه الإعتمادات وترسم الإجراءات التطبيقية إلى أن القانون الأساسي للميزانية أجاز صلب الفصول 36 و 37 و 38 تحويل (نقل) الإعتمادات إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك وفق ضوابط فنية محدودة. ب- الإعتمادات الخاصة بالمؤسسات العمومية : النحو التالي : مستوى الفصول والفقرات بقرار من سلطة الإشراف وذلك حسب نسبة تغطية الموارد الذاتية للمؤسسة المعنية لنفقات التصرف الخاصة بها، على أن النسبة و طرق احتسابها تضبط بأمر مع مراعاة القوانين الخاصة ببعض أصناف المؤسسات العمومية. و يتم توزيع الإعتمادات المذكورة على مستوى الفقرات والفقرات الفرعية أو على مستوى الفقرات الفرعية حسب الحالة بمقرر من مدير حسب الفقرات والفقرات الفرعية. و في كل الحالات المذكورة أعلاه يتم توزيع paiement : المؤسسة. - إعتمادات التجهيز

و مختلف هذه القرارات الوزارية يقع إعتمادها من قبل أمر الصرف ليباشر moufid://https نفقات المؤسسات العمومية حسب عملية تنفيذ الميزانية خاصة على مستوى النفقات. مع الإشارة إلى أن نقل الإعتمادات يتم من طرف الجهة التي قامت بفتح الإعتماد كما تم بيانه أعلاه . ج- الإعتمادات الخاصة بالجماعات العمومية المحلية : بعد الإقتراع على ميزانية الجماعة المحلية من طرف مجلسها في مستوى يتولى رئيسها توزيع والبد من التأكيد هنا كذلك على وجوب إحترام مبدأ التخصيص الذي يمنع تثقيل الصرف من بعض الإجراءات المرنة لتجاوز ما يمكن أن يحدث من طوارئ من شأنها أن تعرقل السير العادي لنشاط الجماعة المحلية حيث أجاز الفصل 27 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية تحويل الإعتمادات وفقا لإجراءات محددة من فقرة إلى فقرة أو من فصل إلى فصل ، وذلك بالإعتماد على مبدأ توازي الإشكال على غرار عمليتي الإقتراع والمصادقة على مشروع الميزانية . 2) التعيين القانوني أمر الصرف: ال يمكن مباشرة عمليات تنفيذ النفقات العمومية إال من طرف الأشخاص المؤهلين لذلك حسب ما نصت عليه مجلة المحاسبة العمومية : العمومي: و كل منهم أمر صرف أول. أمر صرف مساعد يتم تفويض السلطات له بقرار من طرف أمر الصرف الأول. مثل التعهدات وأذون الطلب وأذون ويكون هذا التفويض كتابيا حتى يقع اعتماده من قبل 1) تنظيم المصالح : لضمان حد أدنى من الرقابة الداخلية المتبادلة ال سيما في مجال تنفيذ النفقات و استالم و تعد دراسة الحاجيات بصفة مسبقة أحد الشروط الأساسية لتحقيق هدف التصرف أ) (زمن دراسة الحاجيات : تدرس الحاجيات من

طرف الإدارة في مناسبات ثالث: بمناسبة إعداد مخططات الإستثمار: حيث تقدم الإستثمارات في شكل تفسيرية حول الحاجة إلى مثل هذه المشاريع و حجمها و الأماكن التي و ال يكون هذا عبر إتخاذ فعالية حتى تتفادى الإدارة التبذير في نفقات ال تتالءم طبيعتها و حجمها من مزايا الدراسة المسبقة للحاجيات : - التوصل إلى تجميع الشراءات و عدم تجزئة الطلبات و ما يترتب تمكن من إختيار أجدى الطرق و أنسب المزودين أو المقاولين لتلبية حاجيات - تحاشي - moufid://https Tunis عليها من تخصيص إعتمادات بينود ال تكون الحاجة لها متأكدة و ذات أولوية تدرس الحاجيات عادة بطرق مختلفة أهمها : متج دة تعودت عليها هذه المصالح مثل إستهلاك المحروقات و المطبوعات و بالنسبة لأشغال الصيانة و التعهد الدوريين. - دراسة الحاجيات من طرف مكاتب دراسات و مصممين خواص فيتولو تحليل الحاجيات و دراستها حسب ما تقتضيه أصول المهنة و ذلك بالنسبة لمشاريع البنية الأساسية أو التجهيزات الكبرى أو المشاريع ذات الصبغة الجهوية . و بصفة عامة يمكن القول أن مهمة دراسة الحاجيات، الواجب على الإدارة القيام